الجمهورية التّونسية الحمد لله

مجلس المنافسة

الدائرة القضائيّة الأولى

القضية عدد: 171443

تاريخ القرار: 25 جوان 2020

قـــــرار

أصدر مجلس المنافسة القرار التّالي بين:

المدّعية: شركة حفظ الصحّة والصحّة، في شخص ممثّلها القانوني، الكائن مقرّها بنهج 8601 عدد 37 المنطقة الصناعيّة الشرقيّة1،

من جهة،

والمدّعى عليها: شركة أوليس هيبار ديستريبوسيون كارفور Société Ulysse Hyper Distibution Carrefour-UHD Carrefour في شخص ممثلها القانوني، مقرّها بالطّريق الوطنيّة رقم 9 و10 سيدي داود، 2046 تونس، نائبها الأستاذ محمّد القلسي عن شركة التّومي وشركاؤه للمحاماة، مكتبه بعمارة قولدن تاور– المدرج أ– الطّابق الثّالث– المكتب عدد A3.9 المركز العمراني الشمالي– تونس،

والمدخلة: شركة بولتون مانيتوبا Société Bolton Manitoba في شخص ممثلها القانوني، مقرّها ب.ج.ب. بيرلي، 19-2124 ميلانو إيطاليا، نائبها الأستاذ مالك لملوم، الكائن مكتبه بنهج كلود برنار عدد 16 البلفيدير، 1002 تونس،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من طرف الممثّل القانوني لشركة حفظ الصحّة والصحّة والمرسّمة بكتابة المجلس تحت عدد 171443 بتاريخ 4 جانفي 2017، والتي جاء فيها أنّها قامت منذ افتتاح مغازات "كارفور" سنة 2002 بتزويدها بالمنتوجات المصنّعة من قبل شركة "بولتون مانيتوبا" الإيطاليّة، كما التزمت بجميع شروط معاقدتها وعملت على تقديم خدمات ممتازة لها. غير أنّه وفي أفريل 2016 أعلمتها المدّعى عليها بقرار انقطاعها عن التزوّد واعتزامها التعامل حصريّا مع مزوّد جديد وهو شركة "تروا"، وذلك دون سبب واضح، وهو ما انجرّ عنه تكبّدها لخسائر في رقم معاملاتها السنوي بما يناهز 41.5% من مبيعاتها. ولهذا فهي تطلب إلزام شركة "كارفور" بالكفّ عمّا أقدمت عليه وبالزامها بمواصلة التعامل معها.

وبعد الإطّلاع على تقرير الأستاذ محمّد القلسي نيابة عن شركة "أوليس هيبار ديستريبوسيون كارفور" ردّا على عريضة الدعوى والمرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 152 تاريخ 13 مارس 2017 والذي ورد به أنّ المدّعى عليها تعمل مع أغلب مزوّديها في إطار علاقات التعاون التجاري وفق أحكام القانون عدد 69 لسنة 2009 المتعلّق بتجارة التوزيع، وأنّ المدّعية كانت الموزّع الوحيد للمنتوجات المصنّعة من قبل شركة "بولتون مانيتوبا" وأنّ منوّبته كانت ملزمة بقبول كلّ شروطها رغم رداءة خدماتها وعدم استجابتها لتلبية الطلبات في آجال محدّدة. وحين بدأت منذ جانفي 2016 شركة أخرى وهي "تروا" في ترويج منتوجات المصنّع "بولتون مانيتوبا" وتبيّن لشركة "كارفور" أنّ أثمانها أقل من المدّعية وعروضها أكثر تنافسيّة خاصّة وأنّ هذه الأخيرة لم تستجب لطلب شركة "كارفور" بمدّها بعروضها بعنوان سنة 2017، اختارت منوّبته التعامل مع الموزّع الجديد.

كما أنّ المدّعية ليست في حالة تبعيّة اقتصاديّة إزاء منوّبته بالنّظر إلى نصيب هذه الأخيرة من رقم معاملاتها، وحتى على افتراض وجود حالة التبعيّة، فإنّ هذه الوضعيّة لا تشكّل ممارسة مخلّة بالمنافسة طالما لم تثبت المدّعية وضعيّة الاستغلال المفرط لهذه التبعيّة، خاصّة وأنّ عنصر انتفاء الحلول البديلة لم يتوفّر في صورة الحال طالبا القضاء برفض الدّعوى أصلا إن قبلت شكلا.

وبعد الإطّلاع على ردّ الأستاذ مالك لملوم نيابة عن شركة "بولتون مانيتوبا" والمرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 507 بتاريخ 19 سبتمبر 2017 والمتضمّن أنّ منوّبته وشركة "كارفور" لم تفرضا على المدّعية التعامل معها بصفة مطلقة بل كان ذلك بمحض إرادتها، وهما ليسا في وضعيّة هيمنة على السّوق، لذا يمكن للمدّعية أن تتعامل مع شركات أخرى، وهو ما يفنّد وجودها في وضعيّة تبعيّة اقتصاديّة.

كما أنّه وخلافا لما ادّعته الطّالبة فإنّ منوّبته لا تربطها أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المدّعى عليها "شركة كارفور" ولم يسبق لها أن تعاملت معها، إذ أنّ علاقتها كانت دائما مع الشّركة الموزّعة لمنتوجاتها بالبلاد التّونسيّة وهي شركة حفظ الصحّة والصحّة على مستوى السّوق التقليديّة وشركة تروا على مستوى السّوق العصريّة. كما أنّ منوّبته سبق لها التنبيه على المدّعية بضرورة إتيان أعمالها على أكمل وجه بعد أن فشلت تماما في تزويد المساحات الكبرى، إلاّ أنّها تعلّلت بالظّروف العامّة والاقتصاديّة للبلاد ممّا تسبّب لمنوّبته في خسائر ماليّة كبرى وهو ما جعل منوّبته تتخذ قرارا بمنعها من تزويد المساحات الكبرى وأبقت لها مهمّة تزويد التجّار التقليديين والتي تحقق منهم أرباحا هامّة، وهو ما يتعيّن معه إخراج منوّبته لانتفاء كلّ علاقة تربطها بالنزاع والقضاء بعدم سماع الدعوى لعدم وجاهتها واقعا وقانونا.

وبعد الإطّلاع على ملحوظات مندوب الحكومة المرسّمة بكتابة المجلس بتاريخ 29 جانفي 2020.

وبعد الإطّلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد إستدعاء الأطراف بالطّريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 11 جوان 2020، وبها تلت المقرّرة السيّدة نافلة بن عاشور ملخّصا من تقرير ختم الأبحاث، ولم يحضر من يمثّل المدّعية شركة حفظ الصحّة والصحّة وبلغها الاستدعاء، وحضر الأستاذ محمد القلسي نائب المدّعى عليها شركة "أوليس للتوزيع كارفور" وتمسّك بما ورد في تقرير ختم الأبحاث وبكلّ النتائج الذي خلص إليها وبمجمل تقاريره الكتابيّة المظروفة بالملف طالبا رفض الدّعوى، وتلت مندوب الحكومة السيّدة كريمة الهمّامي ملحوظاتها المظروفة نسخة منها بالملف.

إثر ذلك، قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بجلسة يوم 25 جوان 2020.

وبها وبعد المفاوضة القانونيّة صرّح بما يلي:

من جهة الشّكل:

حيث قدّمت الدّعوى في الآجال القانونية ممن له الصفة والمصلحة واستوفت بذلك جميع شروطها الشكليّة ممّا تعيّن معه قبولها من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

أ- دراسة السّوق:

- **عن الإطار القانوني:**

- القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

- القانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرّخ في 7 ديسمبر 1992 والمتعلّق بحماية المستهلك.

- القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرّخ في 7 مارس 1994 والمتعلّق بالتّجارة الخارجيّة.

- القانون عدد 9 لسنة 1999 المؤرّخ في 13 فيفري 1999 والمتعلّق بالحماية ضدّ الممارسات غير المشروعة عند التّوريد.

- القانون عدد 69 لسنة 2009 مؤرخ في 12 أوت 2009 والمتعلّق بتجارة التوزيع.

- الأمر عدد 1743 لسنة 1994 المؤرّخ في 29 أوت 1994 والمتعلّق بضبط طرق القيام بعمليّات التّجارة الخارجيّة كما وقع تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2619 لسنة 2006 المؤرّخ في 2 أكتوبر 2006.

- الأمر عدد 1744 لسنة 1994 المؤرّخ في 29 أوت 1994 والمتعلّق بضبط طرق المراقبة الفنيّة عند التّورد والتّصدير والمصالح المؤهّلة للقيام بهذه المراقبة كما وقع تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1233 لسنة 1999 المؤرّخ في 31 ماي 1999.

- **عن السوق المرجعيّة:**

تتمثّل السّوق المرجعيّة في قضيّة الحال في سوق توزيع مواد التنظيف والعناية المنزليّة للمساحات الكبرى.

وحيث يشمل **قطاع توزيع مواد التنظيف**، توزيع الصّابون ومواد التنظيف الصّلبة والسّائلة ومواد التنظيف المنزلي بما في ذلك مواد التبييض ومواد تلميع الأحذية والمواد المطهّرة مثل الجافال والقريزي ويحتوي كذلك على صناعة العطور ومواد التجميل والمواد الشبه صيدليّة ومواد الصيانة الجسديّة.

وحيث يبلغ عدد المؤسّسات النّاشطة في قطاع مواد التنظيف ومواد التجميل محليّا 83 مؤسّسة توفّر حوالي 3000 موطن شغل، وهي شركات صغيرة أو متوسطة الحجم تشغّل بين 10 و50 عامل. وتقوم هذه المؤسّسات بانتاج وترويج منتوجات حاملة لعلامات تجاريّة محليّة تنتصب أكثر من 50% منها بجهة صفاقس. وتحتلّ مؤسّسة "هنكل ألكي" المرتبة الأولى بحصّة سوق تساوي 12.3% وتليها مؤسّسة "يونيلفر تونس" في المرتبة الثّانية بحصّة سوق تناهز 11.3%، كما تحتلّ "مخابر نهال" المرتبة الثّالثة بحصّة سوق تساوي 5.2% سنة 2011.

وحيث شهد قطاع صناعة مواد التنظيف والعناية المنزليّة بحسب مصالح الإدارة العامّة للمنافسة والأبحاث الاقتصاديّة بوزارة التجارة تطوّرا مستمرّا في حجم الانتاج نظرا لتطوّر حجم الاستثمار، حيث فاق حجم الانتاج 492 مليون دينار سنة 2013 وبمعدّل تطوّر يناهز 5% سنويا.

وحيث تطوّر حجم الانتاج من 379 مليون دينار سنة 2008 إلى 492 مليون دينار سنة 2013.

وبحسب الإدارة العامّة للمنافسة والأبحاث الاقتصاديّة، تبلغ الصّادرات من الصابون والمنظّفات ومنتوجات الصيانة 2% من صادرات الصناعات الكيميائيّة، وقد شهدت تطوّرا بقيمة تفوق 10% سنويّا. كما بلغ عدد الشّركات المصدّرة كليّا التي تعمل تحت نظام الشركات الأجنبيّة 9 مؤسّسات. وتوجد العديد من العلامات العالميّة الممثّلة بالأسواق التّونسيّة مثل "يونيلفر تونس" و"هنكل تونس".

أمّا فيما يتعلّق بالتوريد، فتتّسم السّوق التّونسيّة بارتفاع وتطوّر حجم الواردات من المنتوجات المنضوية تحت التعريفة الديوانيّة عدد 34 الخاصّة بالصّابون ومستحضرات ومحضّرات الغواسل والتنظيف ومواد التجميل والعطور من 21489465 مليون دينار سنة 2004 إلى 53098801 سنة 2014.

وحيث تتميّز كذلك السّوق التّونسيّة بارتفاع وارداتها من مواد التنظيف والعناية المنزليّة موضوع السّوق المرجعيّة في قضيّة الحال، حيث بلغت قيمة الواردات 89.808.481 دينار سنة 2011 وارتفعت إلى 134.593.735 دينار سنة 2014 لتصل سنة 2016 إلى 132.2 مليون دينار وسنة 2017 ما يناهز 136.7 مليون دينار.

وحيث يتميّز **العرض** بهذه السّوق المرجعيّة بتعدّد النّاشطين، ومن أهم الشركات المورّدة والموزّعة بالسّوق التّونسيّة: شركة هنكل ألكي للتوزيع، شركة يونيليفر تونس، شركة أرغانيا للتوزيع، شركة أوتيك للتوزيع، شركة شيماكس، شركة الصناعة العامّة تونس، شركة ديترجات وشركة أنتركوسميتيكس.

وحيث تتميّز السّوق المرجعيّة لتوزيع مواد التنظيف والعناية المنزليّة بتنوّع المنتجات والعلامات المحليّة والموردة وكذلك بتعدّد الموزّعين للماركات المحليّة والمورّدة، وهي سوق تحتدّ فيها المنافسة لكونها مشبعة بالعلامات المسوّقة مقارنة بالطلب.

وحيث ينبع الطلب بالسوق المرجعية **لتوزيع مواد التنظيف والعناية المنزليّة** محليا عن المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة والتي شهد عددها تطوّرا ملحوظا في السنوات الإخيرة إذ بلغ عددها خلال سنة 2016 ما يناهز 248 نقطة بيع. وتغطي شبكة المساحات التجارية كامل تراب الجمهورية مع تركّز كبير

بمنطقة تونس الكبرى والمناطق الساحلية كصفاقس وسوسة ونابل، ويعزى ذلك إلى الكثافة السكانية العالية بهذه المناطق وإلى إرتفاع القدرة الشرائية لمتساكنيها.

وحيث تتقاسم أربع مجمّعات استغلال المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة:

مجمّع المبروك:يستغلّ هذا المجمّع كلّ من العلامة التجارية "جييون" والعلامة التجارية "مونوبري". وتعتبر شركة البيت الجديد لمدينة تونس "مونوبري" أول مساحة تجارية متعددة بعثت بالبلاد التونسية، إذ تأسّست سنة 1933. وقد تمّ شراؤها في عام 1992 من قبل مجموعة التطوير العقاري حبيب كمون قبل التفويت بها سنة 2000 لمجموعة مبروك حين كان هناك 20 نقطة بيع فقط. وفي وقت لاحق ، اشترت المجموعة محلاّت السوبر ماركت "توتة" و"لو باساج" و"صحراء الرفاهة" و " ميركور ماركت".

وحيث تعمل شبكة مونوبري في شبكة تضمّ 87 مغازة بموفى 2017 تتوزع على كامل تراب الجمهورية وتتفرّع إلى 6 علامات تجارية فرعية، وهي "مونوبري" و"ميني مونوبري" ومونوبري اكسبراس" و"مونوبري Kids" و"مونوبري Maison" و"مونوبري Gourmet".

وحيث في سنة 2005، دخلت مجموعة المبروك مع مجموعة الكازينو الفرنسية في شراكة استراتجية من أجل اقتحام قطاع المساحات التجارية الكبرى وإحداث ثاني مساحة كبرى تحت العلامة التجارية "جيان" تسيّره الشركة المتوسطية للتوزيع "ميديس". وتعتبر هذه الأخيرة أكبر سوق تجارية كبرى في تونس تمتّد على مساحة مبيعات تبلغ 12000 متر مربع ، إضافة إلى مساحة 13000 متر مربع مخصصة للوجستيك بما في ذلك 2300 متر مربع من غرف التبريد والمختبرات أين يتمّ تصنيع المنتجات المنزلية.

وحيث تمّ سنة 2018 بعث ثاني فضاء تجاري Hypermarché Géant بمركب "بورقو مول" بجربة في حين انطلق مؤخّرا المركب الثالث بالضاحية الجنوبية لتونس الكبرى ضمن المركب التجاري "Azur City" في العمل.

مجمع البياحي و بولينا: يستغل هذا المجمع منذ سنة 2007 العلامة التجارية التونسية"m.g" التي عوضت علامة المغازة العامة في سنة 2016. وشهدت أعمال الشركة توسعا هاما سنة 2008 حين اشترت العلامة التجارية للتوزيع بالتفصيل بروموقرو "promogros". وخلال سنة 2011 ، وقّعت الشركة اتفاقية شراكة استراتجية مع الموزّع الفرنسي أوشان "Auchan" والتي تملك حصة 10٪ في "m.g" منذ سنة 2010.

وحيث على عكس منافسيه ، لا يعمل المجمع إلا في قطاع المساحات التجارية المتوسطة والصغرى تحت أربع (4) لافتات وهي "mg-Maxi" والتي عوضت علامة "Promogro"، و"mg City"،و "mg Proxi" و "BATAM" العلامة التجارية المختصّة في الأجهزة الكهربائية.

ويعمل لدى mg حوالي 4200 شخص وتغطي شبكتها كامل الأراضي التونسية بـ83 نقطة بيع في نهاية سبتمبر 2016.

مجمع سلامة: يملك سلسة المساحات الصغرى المختصة في التخفيضات الكبيرة "Hard Discount". وحيث بعث المجمع المختص في الصناعات الغذائية السلسة سنة 2014 والتي تعتمد على تقديم منتوجات بسعر تفاضلي وتنافسي، وتتكوّن سلسلة "عزيزة" AZIZA حالياً من شبكة من 91 نقطة بيع تقع عموماً في الأحياء الشعبية.

مجمع الشايبي: وهو المالك لشركة أوليس هيبار للتوزيع UHD المدّعى عليها في قضيّة الحال والتي أنشأت في عام 2001 أول مساحة تجارية كبرى (hypermarché) بجهة المرسى بالتعاون مع مجموعة كارفور الفرنسية تحت العلامة التجارية Carrefour.

وحيث تنشط الشركة في ثلاثة قطاعات للتوزيع:

- المساحات التجارية الكبرى تحت علامة "Carrefour"، والمكونة حاليا من مساحتين كبيرتين وهما كارفور المرسى وكارفور قابس. وحاليا يجري تشييد مساحة كبرى أخرى بجهة الساحل بمنطقة القلعة الصغرى ، التي لا تبعد كثيرًا عن مدينة سوسة.
- محلات السوبر ماركت المتوسطة تحت علامة "Carrefour Market"وذلك ضمن شبكة مكونة من 43 نقطة. محلات السوبر ماركت الصغيرة "Carrefour Express" والتي تضمّ شبكة من 34 محلا موّزعا بكامل تراب الجمهورية.
- مغازات البيع بالجملة "carrefour cash and carry" عبر نقطتين بكلّ من الشرقية بولاية تونس وبمدينة سوسة.

وحيث توظف UHD أكثر من 5000 شخص وحققت سنة 2015 مبيعات بقيمة 830 مليون دينار. وتقدر حصّتها السوقيّة في مجال التجارة العصريّة حاليّا بـ 32٪.

وحسب المعطيات الواردة من مصالح وزارة التجارة، مثّل حجم واردات حفظ الصحّة والصحّة سنة 2006 ما يقارب 0.95% من مجموع الكميّات الموردّة بالسّوق المرجعيّة و0.94% سنة 2011 ثمّ 1.22% سنة 2012 و0.19% سنة 2016، في حين بلغ حجم واردات "تروا" سنة 2012 تاريخ بداية نشاطها 0.38% ثمّ 9% سنة 2016.

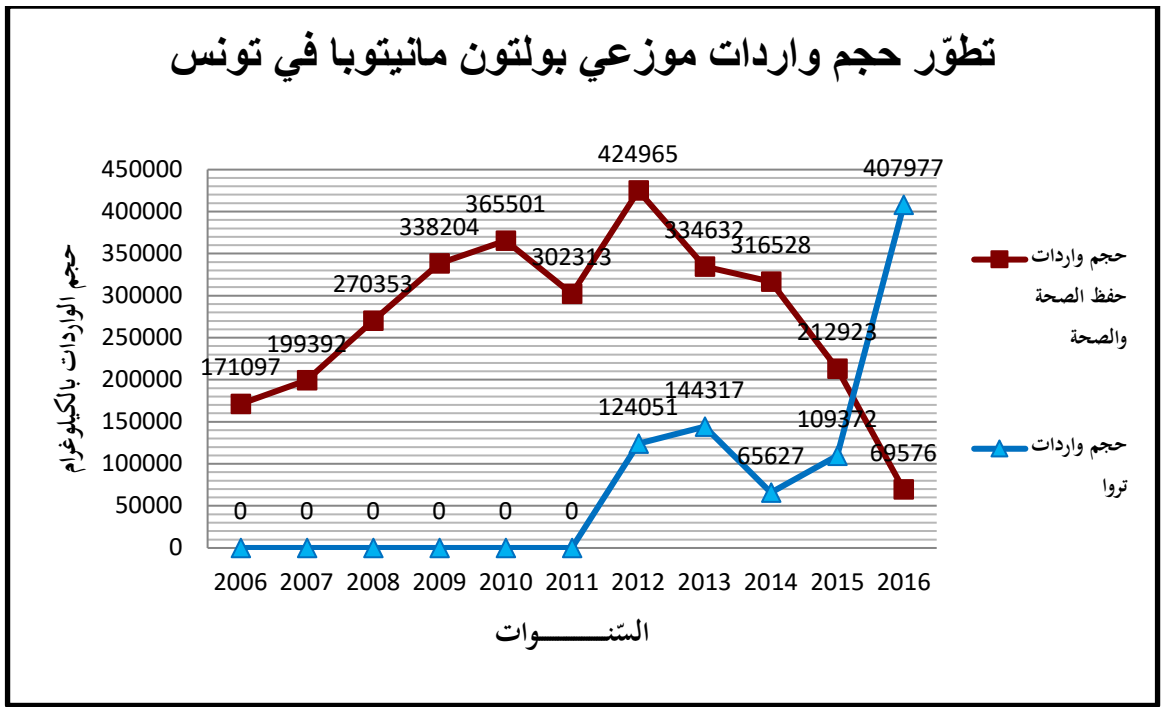

حسب المعطيات الواردة من الإدارة العامّة للمنافسة والأبحاث الاقتصاديّة

وحيث يلاحظ من خلال هذا الرسم البياني تطوّر واردات شركة "تروا" بالنسبة لمواد التنظيف والعناية المنزليّة منذ سنة 2012 إلى سنة 2016 تاريخ إبرام عقد التوزيع الحصري لمنتجات بولتون مانيتوبا للمساحات الكبرى بما يقارب الأربع مرّات، في حين انخفضت واردات شركة حفظ الصحة والصحّة بالنسبة لسنة 2016 لتصبح أقل بما يناهز ستّ مرّات عمّا كانت عليه سنة 2012.

وحيث تطوّر رقم المعاملات السنوي المحقق من قبل شركة "بولتون مانيتوبا" عن طريق موزعيها بالسّوق التّونسيّة من سنة 2005 بما يناهز 240.875,48 يورو لينخفض في ماي 2016 إلى ما يقارب 213.434,65 يورو (63.625,40 يورو لشركة حفظ الصحّة والصحة مقابل 149.809,25 يورو لتروا) وذلك مع بداية تعاملها مع موزّعها الجديد بالسّوق التّونسيّة شركة "تروا" وذلك وفق ما ورد بالوثائق المدلى بها من طرف محامي شركة بولتون مانيتوبا بتاريخ 12 جويلية 2016 والمضمّنة بكتابة المجلس تحت عدد 614.

وحيث وبالنسبة لحصّة منتجات بولتون مانيتوبا من السّوق التونسيّة، فهي على النحو التّالي:

السّوق المرجعيّة	المنتج	حصّة السّوق
منظف المراحيض السّائل	Wc Net Hygiene&Perfume	30%
منظّف المراحيض السائل المزيل للصلصال	Wc Net Liquids Descaler	30%
منظف المراحيض جال	Wc Net Bleach Gel	30%
منظف المراحيض الصلب	Wc Net Solid Block	35%
منظف المراحيض الماء الأزرق	Wc Net Acqua Blu	15%
منظف المراحيض المعطّر	WC Net Liquid Block C+R	20%
مزيل الإنسداد	Wc Net Canalisation	65%
منظف خزانات الصرف الصحّي	Wc Net Septic Tank	90%
البخاخ المساعد على كي الثياب	Merito	65%
منظّف الفرن	Fornet	20%
ملمّع الأثاث	Smac Meuble	35%
منظّف لوحة غاز الطبخ	Smac Gas	12%
منظف الفضّة	Smac Argent	65%
مزيل الصلصال	Smac Limescale Remover	27%
مزيل الصدأ	Smac Stainless	10%
منظف الأرضيّة	Carolin	8%
مزيل الشحوم المتعدّد الاستعمالات	Carolin Degreaser	40%
سائل الغسيل بالآلة	OB Liquid Washing Machine	5%
سائل غسيل ثنائي الاستعمال	OB Liquid Bivalent	5%
مسحوق الغسيل عبوة 2,7 كغ	OB Powder 2.7 kg	3%
مسحوق الغسيل عبوة 5,4 كغ	OB Powder 5,4 Kg	3%
سائل ما قبل الغسيل	OB Pre-Wash	10%
منظّف السجاد	OB Carpet Cleaner	50%

ب– التحليل القانوني:

حيث أوردت المدّعية، أنّها قامت منذ افتتاح مغازات "كارفور" سنة 2002 بتزويد المدّعى عليها بالمنتوجات المصنّعة من قبل شركة "بولتون مانيتوبا" الإيطاليّة والتزمت بجميع شروط معاقدتها وعملت على تقديم خدمات ممتازة لها، غير أنّها وفي أفريل 2016 أعلمتها المدّعى عليها بقرار انقطاعها عن التزوّد منها واعتزامها التعامل حصريّا مع مزوّد جديد وهو شركة "تروا" دون سبب واضح ومقنع، ونتيجة لذلك تكبّدت خسائر في رقم معاملاتها السنوي بما يناهز 41.5% من مبيعاتها، وعليه فهي تطلب من المجلس الإذن لها بمواصلة التعامل معها والكفّ عن استغلال وضعيّة التبعيّة الاقتصاديّة.

وحيث دأب مجلس المنافسة على اعتبار أنّ الإفراط في استغلال وضعيّة تبعيّة اقتصاديّة يقتضي النّظر في مدى تظافر عنصرين متلازمين هما وجود حالة التبعيّة الاقتصاديّة والافراط في استغلالها.

وحيث أنّ التبعيّة الاقتصاديّة هي حالة تتشكّل من تحالف عناصر ينشأ عن اجتماعها وضع التّاجر في منزلة يصعب فيها عليه التخلّص من تأثير المزوّد أو المؤسسة الحريفة على نشاطه وما يجنيه من أرباح. وتتمثّل هذه العناصر في **السمعة** التي تحضى بها العلامة المتعامل معها و**أهميّة نصيبها في السّوق** وفي **مدى تأثيرها في رقم المعاملات الجملي للتاجر** و**صعوبة التعامل مع تاجر أو مؤسسة حريفة مشابهة من أيّ جهة أخرى**، على أن لا يكون مردّ ذلك سلوك التاجر نفسه أو سياسته التجاريّة ضرورة أنّ التبعيّة تعبّر عن حالة خضوع مفروضة وليست وليدة اختيار إرادي.

وحيث أنّ العلامة التجاريّة للمدّعى عليها "كارفور" تعتبر من أهم العلامات التجاريّة في العالم في مجال تجارة التوزيع عبر المسالك العصريّة وليس في تونس فقط.

وحيث ثبت أنّ العلاقة التّجاريّة التي تربط بين المدّعية وشركة أوليس هيبار ديستريبسيون كارفور قائمة منذ 13 سنة على الأقل.

وحيث تبيّن بالرجوع إلى الوثيقة عدد 6 المرفقة بتقرير العارضة المؤرخ في 4 جانفي 2017 والمتمثّلة في تقرير مراقب الحسابات بخصوص رقم معاملاتها للفترة الممتدّة بين 2015/1/1 و2015/12/31، أنّ رقم معاملاتها دون اعتبار الأداءات في مجال تزويد المساحات الكبرى يمثّل 72.91% (مقابل 27.9% بالنسبة للتجارة التقليديّة) من بينها 23.91% بالنسبة لمعاملاتها مع المغازة العامة و41.5% مع شركة كارفور، وأنّ قطع العلاقة التجارية مع الشّركة الأخيرة في الذكر سنة 2016 جعلها تخسر ما يقارب 41.5% من رقم معاملاتها دون احتساب الأداءات.

وحيث أنّ قيمة الخسارة على مستوى تزويد المساحات الكبرى فيما يخصّ السداسي الأوّل من سنة 2016 مقارنة بالسداسي الأوّل من سنة 2015 تقدّر بـ 434926- دينار، وهو رقم يشمل الخسارة الناجمة عن وقف تعامل المدّعية مع شركة كارفور والمقدّرة بـ 262537- دينار وبـ 146248- دينار بالنسبة إلى وقف التعامل مع شركة المغازة العامّة وبـ 26141- دينار بالنسبة إلى شركة بروبر تاكس، كلّ ذلك وفق ما ورد بتقرير مراقب الحسابات للسداسي الأوّل من سنة 2016 المضمّن بالوثيقة عدد 1 المرفقة بالتقرير التكميلي للعارضة المؤرّخ في 1 جوان 2017.

وحيث أنّه حسب الوثيقة عدد 3 المرفقة بالتقرير التكميلي المرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 323 بتاريخ 1 جوان 2017 والمتمثّلة في تقرير مراقب حسابات الطّالبة بالنسبة للثلاثي الثّالث من سنة 2016 ومقارنته بنفس الفترة من سنة 2015، يتبيّن أنّ انخفاض رقم المعاملات بلغ 79.58% في الثلاثي الثالث

من سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، ولم تحقق المدّعية أيّ رقم معاملات مع شركة كارفور و مع المغازة العامّة، كما تراجع رقم معاملاتها بالنسبة للتجارة العصريّة بنسبة 96.65-%، وكذا الشّأن لرقم معاملاتها مع التجّار التقليديين بنسبة 37.43-%.

وحيث لم تقدر المدّعية على تعويض حريفها "كارفور"، كما أنّها فقدت تعاملها مع المغازة العامّة، و هي أفلحت في إبرام عقد مع مونوبري-جيان.

وحيث لئن ثبت وجود المدّعية في حالة تبعيّة اقتصاديّة تجاه شركة كارفور، فإنّ هذه الوضعيّة تعود أساسا إلى سلوك المدّعية نفسها وفشلها في اتّباع سياسة تجاريّة ناجحة مع المساحات الكبرى.

وحيث ثبت من التحقيق أنّ المدّعية كانت لفترة ما الموزّع الوحيد للمنتوجات المصنّعة من قبل شركة "بولتون مانيتوبا".

وحيث أفادت المدّعى عليها أنها كانت ملزمة بقبول كلّ شروط المدّعية رغم عدم اقتناعها بخدماتها، وفق ما ورد بردها على عريضة الدعوى، وقد قامت بمكاتبتها في الغرض بتاريخ 1 أفريل 2016 لإعلامها بوجود نقص في جودة الخدمات (وثيقة عدد 1 مرفقة بالجواب عن الدعوى المرسم بكتابة المجلس تحت عدد 152 بتاريخ 13 مارس 2017).

وحيث ثبت أنّ شركة "تروا" انطلقت في ترويج منتوجات المصنّع "بولتون مانيتوبا" في جانفي 2016، وأنّ المدّعى عليها أضحت تتعامل معها باعتبار أنّ أثمانها أقل من أثمان المدّعية وعروضها كانت أكثر تنافسيّة (وفق ما يثبته الجدول المضمّن بالوثيقة عدد 2 و مرفقة بالجواب عن الدعوى المرسم بكتابة المجلس تحت عدد 152 بتاريخ 13 مارس 2017).

وحيث تبيّن من التحقيق أنّ المدخلة شركة "بولتون مانيتوبا" لم تفرض على المدّعية التعامل معها بصفة حصريّة، بل كان ذلك بمحض إرادة هذه الأخيرة (الصفحة 8 وما بعدها من الوثيقة عدد 2 المرفقة بالتقرير التكميلي المرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 323 بتاريخ 1 جوان 2017 والمتمثّلة في تقرير اختبار عدلي).

وحيث أنّ علاقة المدخلة والمدّعى عليها ليست مباشرة، بل كانت دائما بواسطة الشّركات الموزّعة لمنتوجاتها بالبلاد التّونسيّة، وهي شركة حفظ الصحّة والصحّة وشركة تروا.

وحيث ثبت قيام المدخلة بالتنبيه على المدّعية بضرورة تحسين خدماتها بعد أن فشلت في تزويد المساحات الكبرى، إلّ أنّها تعلّلت بالظّروف العامّة والقتصاديّة للبلاد، فتمّ اتّخاذ قرار منع المدّعية من تزويد المساحات الكبرى مع قصر خدماتها على تزويد التجّار التقليديين.

وحيث أنّ الصعوبات التي تعرّضت لها المدّعية متأتية أساسا من ظهور منافس جديد لها بالسّوق ومن اختيارها بمحض إرادتها التعامل الحصري مع منتج وحيد وهو شركة بولتون مانيتوبا.

وحيث سبق للمجلس في قراره عدد 161416 المؤرّخ في 14 ديسمبر 2017 أن نظر في شكاية مقدّمة من المدّعية ضدّ شركة "بولتون مانيتوبا" المدخلة في النزاع الحالي حول تعامل هذه الأخيرة مع موزّع جديد وحصر التعامل معها في تزويد مسالك التوزيع التقليديّة، وقضى فيها برفض الدّعوى أصلا.

وحيث لم يثبت من التحقيق ما يفيد تعسف المدّعى عليها في استغلال وضعية التبعيّة القتصاديّة للمدّعية.

وحيث لم يتبيّن من الأوراق المظروفة بالملف و من التحقيق تورّط المدّعى عليها والمدخلة في ممارسات مخلّة بالمنافسة على معنى الفصل 5 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

ولهذه الأسباب:

قرر المجلس رفض الدّعوى أصلا.

وصدر هذا القرار عن الدّائرة القضائيّة الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السيّد محمّد العيّادي وعضويّة السيّدات والسّادة فتحيّة حمّاد وريم بوزيّان والخمّوسي بوعبيدي ومصطفى باللطيّف.

وتلي علنا بجلسة يوم 25 جوان 2020 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزّيتوني.

الرّئيس	**كاتبة الجلسة**
محمّد العيّادي	**يمينة الزيتوني**